بقلول: العقاب يترك ندوبا في نفسية الطفل المعنف

عضو بجمعية للآباء قال إن العقاب موروث ثقافي متجذر في اللاوعي يمكنه أن يقفز إلى الواقع في كل لحظة

شكل العقاب البدني والنفسي، آلية مستحبة لدى المدرس منذ غابر العصور. ورغم تراجع حدة الظاهرة نسبيا، فهي ما تزال مستشرية في مختلف مؤسساتنا ومنظومتنا التربوية، ما يفتح جدلا كبيرا بين مختلف المتدخلين في العملية التربوية الذين يتفرقون حسب القناعات بين رافض ومؤيد للظاهرة المحتاجة إلى اقتراح بدائل عنها تمكن من تحصيل من دون إيذاء جسدي. «الصباح التربوي» استضاف عبد الرحيم بقلول أب تلاميذ وطلبة وعضو بجمعية للآباء ومدير إعدادية عين عائشة، ليدلي بدلوه في الظاهرة وتاريخها وواقعها وحاضرها ويقترح بدائل عنها.

وفي ما يلي نص الحوار:

● العقاب بالمؤسسات التعليمية سواء كان جسديا أو معنويا، ظاهرة قديمة ألا ترى في استمرارها عيبا على منظومتنا التربوية؟

● في الحقيقة، قضية العقاب في المدرسة، إشكالية تربوية ضاربة في القدم اختلفت حولها الآراء بين رافض لها رفضا مطلقا وبين قابل بها على أساس أنها وسيلة تربوية وتعليمية تحقق الهدف بامتياز في علاقتها الوطيدة بين المعلم والمتعلم إلى جانب الجزاء والمكافأة انطلاقا من الأم بالبيت إلى الفقيه أو الشيخ في «المسيد» أو الكتاب إلى المعلم في المدرسة العصرية. والواقع أن حدة العقاب، خفت من «الفلقة» والضرب على الأصابع إلى الكف.

ومع توسع دوائر المعرفة التربوية وظهور بعض المنظمات الحقوقية والإنسانية المهتمة بحقوق بالطفل، حاولت بعض المقاربات التصدي في شموليتها إلى هذه المفارقة القائمة على لعبة العصا والجزرة لتكسر العصا وتبقي على الجزرة. وللأسف فمنظومتنا التربوية وترسانتنا القانونية والمسطرية، لم تستطع إلى الآن استلال الظاهرة من موروثنا الثقافي والفكري كما تسل الشعرة من العجين.

● هل يمكن الحديث عن الاستغناء عن الأساليب القديمة للعقاب مقابل أخرى أقل إيلاما؟

● العقاب نوع من الجزاء السلبي نتيجة خطأ أو إخلال بواجب أو عدم القيام به في مقابل الجزاء الإيجابي المتمثل في المكافأة أو الجائزة. وهو أنواع فيه الجسدي أو البدني وفيه النفسي الذي يعتبر من أخطر أنواع العقاب إلى جانب العقاب بالحرمان إلى غير ذلك من الأنواع المعتادة في العقاب بمدارسنا.

ومن حسن حظ موروثنا الثقافي أنه لا يخزن في ذاكرته إلا القليل من هذه الأنواع نذكر منها العقاب البدني والعقاب بالحرمان من جيل الخمسينات وإلى حدود الثمانينات. ومن منا لا يتذكر الفلقة عند الفقيه ورزمة القضبان المكومة أمامه بعد تفنن «المحضري» في تهذيبها وتشذيبها وهو يقدمها للفقيه في سادية منتشيا بنظرات عيون الأطفال الوجلة وهو يجربها على رؤوسهم الحليقة الداني منها والبعيد بين القضيب الطويل والقصير.

● وهل ما زالت تلك الأساليب مستشرية في منظومتنا التربوية؟

● هكذا درسنا وبهذه الطريقة حصلنا على العلم بالترهيب والإرهاب، هذه هي الثقافة التي ترسخت في الأذهان، بحيث لا يستقيم المتعلم إلا بالعصا ولا لغة تجمع بينك وبين معلمك إلا لغة العصا. لكن لما جاءت المدرسة العصرية المغربية وكانت هي المخلص الوحيد من هذا الكابوس إذ تحول توقيع العقاب من على أخماس الأقدام إلى باطن الكف أو رؤوس الأصابع.

عبد الرحيم بقلول

قد تكون نوعية العقاب تغيرت مقارنة مع سنوات سابقة، لكنه ما يزال مستشريا في مدرستنا إلا أنه يتخذ أشكالا ربما أقل إيذاء من السابق لكنه يترك ندوبا في نفسية الطفل لا يمكن البتة محوها بالسهولة المتوقعة بل هي التي تصنع شخصية الطفل مستقبلا وتخندقه في زاوية من زوايا هذا المجتمع الذي يعول على البيت والمدرسة في تربية أبنائه وعماد مستقبله منهم.

● كأب ومدير مؤسسة تعليمية أين تخندق نفسك حيال هذه الظاهرة؟

● ثمة أشخاص رافضون للعقاب وآخرون مؤيدون له على اعتبار أن الآباء وأولياء أمرهم أكثر المؤيدين، بدعوى أن الأب يقول للمعلم »أنت اذبح وأنا اسلخ، والعصا خرجت من الجنة«، كما ترسخ في أذهان الآباء من ذلك ومن أن المدرس الذي لا يهابه التلاميذ فهو مدرس فاشل. وهذا أمر خاطئ وكذا القول بأنه منذ تخلت المدرسة عن العصا والمستوى الدراسي إلى الوراء.

والحمد لله أن هذه الأفكار بدأت تتلاشى تدريجيا وبدأ المدرس يفهم ويعي عدم جدية العصا، ولكن تبقى أنواع العقاب الأخرى قائمة، وهي المتنفس الوحيد الذي يتمكن عبره المدرس تمرير رسالته بشكل مضمون في غياب الإمكانيات والمؤهلات التي تمكنه من الاستغناء عن العقاب نهائيا. وبصفتي أبا وعضوا سابقا بإحدى جمعيات آباء التلاميذ فإنني أرفض العقاب البدني بصفة نهائية، وأبقي على بعض أنواع العقاب التي تحترم فيها الكرامة الإنسانية ولا تؤدي إلى انعكاسات سلبية على التلميذ في المستقبل بعدما تستنفد كل وسائل الترغيب والتحفيز والتقويم...

وأنا مع تجنب كل ما من شأنه خدش نفسية التلميذ كالسخرية منه أو عزله عنهم. يعني على المدرس أن تكون له دراية كاملة وعميقة بشخصية تلاميذه وبالأوساط التي يعيشون بها فهم مثل القوارير الشفافة تستطيع أن ترى ما بداخلها وعليك تنظيفها دون خدشها أو تكسيرها.

● وما هي البدائل التي تقترحها لتجاوز واقع العقاب في مؤسساتنا التعليمية؟

● بنظري فمبحث تقديم بدائل للعقاب وأسباب سوء معاملة الأطفال، يحتاج إلى نقاش وجعله محور ندوات تربوية وبحوث ميدانية متخصصة وإخضاع المدرسين إلى دورات تكوينية وتمكينهم من الأدوات والآليات التربوية الحديثة ومراعاة حالتهم الاجتماعية والنفسية إلى حد وضع رهن إشارتهم عيادات للطب النفسي أو التعاقد مع أطباء نفسانيين يجيزون أو يمنعون المدرس من العمل في بداية كل موسم دراسي، تتبعها مراقبة موسمية كما هو الشأن في مجال الطيران المدني.

وبرأيي فمسألة العقاب المدرسي، كما سبق أن ذكرت، هو موروث ثقافي متجذر في اللاوعي عند بعض الآباء والمدرسين على السواء يمكنه أن يقفز إلى أرضية الواقع في كل لحظة غضب وتحت وطأة أي إكراه.

ومن البدائل المقترحة المرشد التربوي والاجتماعي وخلق مكاتب قارة تعالج قضايا التلاميذ المنحرفين والمشاغبين تليها مراقبة وزيارة ميدانية في البيت. وبهذه الآلية سنكون قد قدمنا مساعدة فعالة للتلميذ والمدرس ولربما في هذا الجو المفعم بالمحبة والإنسانية والحوار سنكون في غنى عن العقاب بكل أشكاله.

● ولم هذه الآلية بالضبط بديلا عن العقاب بالمدرسة؟

● صراحة فعبر هذه الآلية ستنفتح المؤسسة التربوية على محيطها وتتمكن من رصد كل مظاهر الخلل التي يمكنها أن تجلب العنف والتمرد إلى فضاء المدرسة لينتج عنه العقاب. ونعلم جيدا أن شخصية المدرس في السنين القريبة كان لها حضور قوي حتى في البيت عندما كان الأب أو الأم يخيفان ابنهما بتبليغ أخطائه إلى المعلم إذ كنا نتمنى العقاب على يد أحد الوالدين أو الأقارب بدل تبليغ خطئنا إلى المعلم.

لكن هذه الرسالة الثانوية التي كان يقوم بها المدرس في السابق، انقرضت ولم يعد لها وجود مع تلاشي شخصية المدرس في المجتمع وأصبح يسأل الله تعالى كل صباح أن يجنبه شر بعض التلاميذ والسلامة من مطباتهم حتى لا يقع في المحظور إن هو فقد صوابه.

أجرى الحوار: حميد الأبيض (فاس)

مفارقات

عبدالكريم مفضال

سلطة المربي

يتلقى الطلبة المعلمون، أثناء فترة التكوين الأساسي بالمراكز المعدة لهذا الغرض، المبادئ الأولى لعلم النفس التربوي، وتحديدا المعارف الأساسية حول النمو النفسي والجسدي (السيكو حركي) والوجداني لدى الطفل، وكل ما يميز مرحلتي الطفولة المبكرة التي تتشكل أثناءها نسبة مهمة من السمات الأساسية للشخصية، ومرحلة الطفولة المتأخرة التي توازي عمريا مرحلة التعليم بالمدرسة الابتدائية. ويلقن لهؤلاء الطلبة ما يراه المنهاج ضروريا لتيسير المهمات والأدوار التي تنتظرهم في أفق تدبير العملية التربوية وإدارة الأنشطة التعليمية بعد التخرج، بناء على علاقات تربوية يقيمونها مع المتعلمين قوامها احترام شخصية الطفل، وخلق مختلف الظروف والشروط المساعدة على تفتق مواهبه وإبراز قدراته واكتساب الآليات والأدوات التي تمكنه من التعلم عبر نشاطه الذاتي.

لكن، مباشرة بعد التخرج من مراكز التكوين، وأحيانا أثناء فترات التدريب بالمدارس التطبيقية الملحقة بهذه المراكز، يجدون دعوات جاهزة، وفي صيغ تتسم باليقينية «التي لا يأتيها باطل» بضرورة نسيان كل ما تعلموه من أدبيات فلاسفة التربية، ومبادئ وتطبيقات المدارس التربوية من الغزالي وإخوان الصفا، مرورا بروسو وديكرولي وبستالوتزي ومونتيسوري وجون ديوي، وانتهاء بكاستون ميالاري وجان بياجيه... ويصدر هذه الفتاوى، بأساليب لا تخلو من تهكم وسخرية ووصف التلاميذ بالدونية، رجال سبقوا هؤلاء الخريجين الجدد إلى الممارسة التربوية، على خلفية أنهم جربوا تلك النظريات وتطبيقاتها التربوية، ولم يفلحوا في «الارتقاء بالمردودية» التربوية إلا عبر اللجوء إلى أساليب العقاب البدني «والعصا لمن عصا»، وبدعوى أنهم نجحوا هم أنفسهم في دراساتهم بفضل «تقنيات» العقاب بشتى أنواعه من المسيد إلى غاية نيل الشهادة الثانوية أو حتى الباكلوريا.

إن هذه الفتاوى، الموجهة من موقع الجالس على كرسي «المجرب المحنك»، وهذه الدعوات النكوصية، بقدر ما تعتبر عامل إحباط وعنصر تشويش وأداة فرملة تحول دون الابتكار والاجتهاد وتعيد إنتاج الظواهر السلبية ذاتها، بقدر ما تختزل ثقافة اجتماعية سائدة تفرز سلوكا متجذرا في النظام التربوي العربي عامة، والمغربي بصورة خاصة، وهي ثقافة تعلي قيمة العقاب من أجل غاية الإصلاح. والغريب في الأمر أن بعض «المنظرين» لهذا التوجه «التربوي» يرون في ذلك استلهاما من النظام التربوي الإسلامي الشامل المستمد بدوره من النص المقدس «القرآن الكريم»، في تأويل نرى أنه بعيد عن روح التربية الإسلامية الحقة والسمحة.

وإذا كانت الدراسات والأبحاث التربوية توصلت إلى حاجة الطفل والمتربي عموما إلى سلطة تربوية، عكس ما كانت خلصت إليه نظرية جان جاك روسو ذات النزوع نحو الحرية المطلقة للطفل، فإن ذلك لا يبرر اللجوء إلى العقاب البدني بما يتركه من آثار نفسية سلبية، أو العقاب المعنوي وما يخلفه من انعكاسات ذات عواقب وخيمة في مقدمتها الجنوح نحو العنف واتساع دائرة الرفض المطلق، والتي من تجلياتها ما نعاينه بمناسبة أو حتى دون مناسبة من مظاهر الشغب والفوضى والتي هي من إنتاج أفراد مورس عليهم بدورهم العنف والتهميش.

إن السلطة التربوية التي يحتاجها المتربي، لكي تؤدي دورها بالنجاعة المطلوبة، لا بد أن تتسم بمواصفات الهدوء والاتزان، بعيدا عن الوصاية والتسلط والعنف.

التربية الحديثة تنبذ العنف والعقاب المجاني

ممارسة عنف مجانية في حق تلاميذ أصبح مصيرهم الشارع

بعض الأساتذة يستغلون التلاميذ في أعمال السخرة (أرشيف)

من منا لم يعش لحظات رعب حقيقية في فصله الدراسي عندما كان يدرس في المرحلة الابتدائية، بل امتدت فصول الرعب بآخرين إلى المراحل الإعدادية عندما كانوا يشاهدون بعض المدرسين يحولون فصولهم إلى مناحات بعد أن أذاقوا تلاميذ »متأخرين معرفيا « كل أنواع العذاب لأنهم لم يستوعبوا جيدا منظومة فكرية لمدرسين متميزين تقوم نظريتهم المعرفية على منهج علمي دقيق لا مجال فيه للصدفة أو اللعب الطفولي؟

كان بعض المدرسين، يتفننون في استعمال كل أنواع الترهيب والتخويف، يذيقون تلامذتهم سوء العذاب لأتفه الأخطاء، حتى إن حصصا دراسية كاملة كانت تخصص لممارسة كل أنواع العقاب، ليتحول بعدها الفصل الدراسي إلى «مجزرة رهيبة» لا تسمع فيها إلا نحيب ونواح التلاميذ.

«واش كاينا العصا اليوم؟ واش عدنا الضرب» أسئلة كان التلاميذ يستطلعون بها أجواء فصلهم الجديد الذي يشرفون على ولوجه، إذ تكفهر الوجوه عندما يتأكد التلاميذ أن مدرسهم سينجز حصصا مطولة من العقاب ناجمة عن عدم استيعاب البعض لما راج من معطيات معرفية في الدرس السابق، أو تقتضيها بعض الأسئلة السريعة التي تفرض بداهة وسرعة التلميذ في الجواب.

كان التلاميذ غير المحظوظين في الإجابة يجمعون في أحد أركان القسم، لأن نصيبهم من الضرب والتعنيف سيكون وافرا، ما كان يدفع العديد منهم إلى ذرف دموع الرحمة قبل أن يباشر المدرس »حصة العذاب« لكن وللأسف كانت قلة محظوظة منهم تنال عطف المدرس الذي تزداد قساوته كلما كان الصياح والعويل أكثر وأعم؟

من جانبها، تعتبر النظريات التربوية الحديثة أن للأطفال مشاكل وتصرفات وحركات يضج بها كل مكان، منها الإيجابي الذي تغذيه الأسرة وتعزز فرص بقائها، ومنها المشاكل والتصرفات التي يلجأ المسؤول إلى العقاب كحل لها.

نعاقب الطفل، لأننا نظن أن العقاب هو الحل وهو العلاج، ونعاقب دون إذاية الطفل أو التأثير على صحته البدنية والنفسية. ونعاقب لأننا نريد رؤية الطفل في وضع أحسن.

في الوقت ذاته، تنتقد مدارس تربوية كل أشكال العقاب، بل تدعو إلى عدم استعماله كيفما كانت الظروف وتحت أي مسمى. إذ تؤكد أن العقاب إجراء فعال في تغيير السلوك، لكنه إجراء غير مرغوب فيه. إنه ضد التعزيز والمكافأة، كما يقول المربون، وهو إجراء سلوكي غير فعال لأنه لا يستطيع أن يقمع الإجابة إلا بصورة مؤقتة فقط.

العقاب البدني من الناحية القانونية

لقد صنف القانون المغربي الأفعال التي تصيب جسم الضحية أو صحته، إلى جرائم عمدية و أخرى غير عمدية، وحدد ضمن الأولى جريمة الإيذاء العمدي، و أفرد لها العقوبات المنصوص عليها في الفصول من 400 إلى 403 و 408 413 من القانون الجنائي. و تتحقق هذه الجريمة بكل فعل يهدف من ورائه الجاني المس بالسلامة الجسدية أو الصحية للمجني عليه عن قصد، بضرب أو جرح أوعنف ينجم عنه ضرر مهما كان حجمه خفيفا أم جسيما، دون أن تتجه إرادة الجاني إلى القضاء على حياة الضحية.

ورغم تعدد النصوص فإن القصد الجنائي لتحقق هذه الجريمة واحد، لا يختلف من جريمة لأخرى، وإنما جاءت هذه النصوص بشكل خاص لتحدد تدرج العقوبة بحسب جسامة وحجم الضرر اللاحق بالضحية. وقد أورد المشرع بعض النصوص التي تشدد عقوبة الإيذاء العمدي ومن ضمنها الفصول 409و41 و411 اعتبارا لصفة المجني عليه أو الجاني.

من خلال الاطلاع على القانون الجنائي الخاص في بعض فصوله «401 و402 و403 و408 و413 «يتضح أن الضرب يتمثل في صورة عدوان مادي على جسم الضحية والذي يسبب له ألما داخليا، ولا يترك أثرا ظاهرا على جسم المجني عليه، ومن الأمثلة على ذلك الضرب بالقدم أو بالصفعة أو مساس بأنسجة الجسم عن طريق الضغط عليها مباشرة أو بواسطة دون ترك أي جرح، وهذا يعني أنه يمكن أن يترك أثرا (الاحمرار) أو انتفاخا بل إن المشرع عاقب حتى في حالة عدم ترك أي أثر على ذات المجني عليه، هذا هو الاختلاف بين الضرب و الجرح. وتحدث المشرع عن الجرح، هذا الأخير يتحقق بكل مساس بجسم المجني عليه، ويترتب عنه تمزق الأنسجة و ترك أثر على ذاته، سواء كان هذا التمزق خارجيا (جروح خدوش،قطع الأوعية) أو داخليا كالمس بأحد الأعضاء الداخلية و إحداث نزيف داخلي أو تكسير العظام.. والعبرة بالوسيلة المستعملة في الضرب من طرف الجاني، إذ يجب الإشارة إلى أن الألم الناتج عن الجرح ليس عنصرا من عناصر الجرح، فالعنصر الأساسي هو تمزيق خلايا الجسم، ومن ثم فإذا لم يشعر المجني عليه بالآلام نتيجة جروحه كأن يكون مخدرا أو مغمى عليه، وهي نادرة الوقوع، فإن الجرح يتوافر بتحديده القانوني.

وأشار المشرع المغربي إلى العنف، معرفا إياه بأنه المساس بالضحية عن طريق استعمال القوة دون الضرب و الجرح، كتقييد الضحية بحبل أو تصويب بندقية نحوه من أجل الترهيب وزرع الخوف في قلب الضحية.

على صعيد آخر، توجه الوزارة الوصية على القطاع مذكرات متتالية تحث فيها المدرسين على نبذ العنف واللجوء إلى الحلول التربوية مع التلميذ الذي يبقى في آخر المطاف » متعلما قاصرا« مازال في حاجة ماسة إلى رعاية وعطف أبوي مفتقد، قد يجده لدى المدرس الذي يبدو أنه تلقى تكوينات تربوية، واستوعب نظريات المدارس التربوية التي تدعو المربين إلى حل المشاكل المستعصية للتلاميذ وإيجاد الحلول التربوية لكل المشاكل التي تعترض سيرهم الدراسي، خصوصا بعد تقلص دور الأسرة (الأبوين) في تربية وتوجيه الأبناء إلى السلوك القويم بعد اكتساح صور العنف كل القنوات التلفزية العالمية وتطور وسائل التواصل التي أصبح الطفل ضحية لها، في غياب آليات المراقبة الصارمة وعجز القوانين العالمية عن حد انتشارها بعد هيمنة العولمة الكاسحة على كل مجالات الحياة.

ما زالت مشاهد العنف تجتاح مؤسساتنا التعليمية، إذ تطالعنا الأخبار والصحف يوميا عن أحداث مؤسفة يروح ضحيتها التلميذ والمدرس معا، سيما بعد اهتزاز صورة المعلم في وعي التلاميذ وانكسار نموذج المدرس المثالي الذي قال عنه الشاعر أحمد شوقي »كاد المعلم أن يكون رسولا« ولعل الإخلال بالواجب وبروز قيم جديدة في المجتمع المغربي يكرس قيم الانتهازية والوصولية، ويمجد المال والربح السريع ما دفع ببعض المدرسين أن يتحللوا من واجباتهم المهنية ليتحولوا إلى «حرفيين» مزاولين لحرف جديدة، وبرعوا في تحصيل عائدات مالية مهمة، لكنهم فشلوا في التواصل مع تلامذتهم وتبليغ الرسالة التي ائتمنوا عليها، وحل العنف والتعنيف محل التربية السديدة، واختل التوازن نتيجة هذه المفارقة، بين قطبي العملية التعليمية التعلمية، إذ كان من نتائجها بروز مظاهر العنف في المدرسة المغربية التي فشلت، إلى حد الآن، في تحقيق الأهداف التربوية التي سطرها الميثاق الوطني للتربية والتكوين رغم اقتراب نهاية العشرية الأولى عن صدوره.

توترت العلاقة بين عدد من المدرسين وتلامذتهم نتيجة تظافر عوامل سوسيوثقافية وتربوية، واحتدمت التجاذبات بين الطرفين المتصارعين لتصل نتائجها أحيانا إلى ردهات المحاكم، نتيجة استعمال العنف ضد الآخر، ما أدى في حالات كثيرة، إلى إحداث عاهات مستديمة عن طريق الخطإ كان ضحاياها التلميذ والمدرس معا.

لم يعد المدرس وهو حامل رسالة نبيلة، في منأى عن المتابعة القضائية إذا أخل بواجباته التربوية ومارس عنفا غير مبرر على أطفال صغار هم أولى بالرعاية والحنان وتحبيب الدراسة إليهم، سيما أن المغرب وقع عدة اتفاقيات دولية تضمن حقوق الطفل في التعلم والتمدرس وتحرم تشغيله وتحترم إرادته، ما يتطلب من جميع الفاعلين التربويين العمل على بناء مدرسة مغربية حديثة تستلهم من النظريات التربوية فلسفة جديدة تقوم على احترام إرادة الطفل وتمكينه من كل الوسائل التي تساعده على تفتيق مواهبه، وإدماج الأطفال المتأخرين في استيعاب دروسهم معرفيا في الجو العام للفصل الدراسي وكذا حل مشاكل التلاميذ الطارئة، لبلوغ الأهداف المسطرة المتمثلة في تحقيق تنشئة اجتماعية لأجيال المستقبل، بدل إقبار طاقاتها بممارسات لا تمت إلى التربية الحديثة بصلة.

سعيد فالق (بني ملال)

13-A-2357-Q .indd 1 6/11/07 12:13:29